Université Mohamed Khider de Biskra
Faculté des Droit et Sciences Politique
Département de Droit privé

MÉMOIRE DE MASTER

Spécialité : Droit Des Affaires - Réf : P4080/2026

TITRE

النظام التحفيزي في قانون الاستثمار الجزائري(من الامتياز الجبائي الى المرافقة المؤسسية)

Présenté et soutenu par

LINA DJELLOUL

Date de soutenance : 07/06/2026

JURY DE SOUTENANCE

Nom et Prénom	Grade	Qualité
Noureddine YOUSFI	Prof	**Président**
Ahmed-Saber HOUHOU	MCA	**Encadrant**
soumeya boucetta	MCB	**Examinateur**

Année universitaire : 2025/2026

الشكر

الإهداء

مقدمة

مقدمة

يشهد العالم في العصر الحديث تحولات اقتصادية متسارعة فرضتها العولمة والانفتاح الاقتصادي والتطور التكنولوجي، وهو ما جعل الاستثمار يحتل مكانة بارزة ضمن السياسات الاقتصادية للدول، باعتباره وسيلة فعّالة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذ أصبحت الدول، وخاصة النامية منها، تسعى إلى جذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية من خلال تهيئة بيئة استثمارية مناسبة تقوم على الاستقرار الاقتصادي والقانوني، وتقديم مختلف التسهيلات والامتيازات التي تحفّز المستثمرين على إنجاز مشاريعهم. ويرجع ذلك إلى أن التنمية الاقتصادية لم تعد مرتبطة فقط بتوفر الموارد الطبيعية أو الإمكانيات المالية، بل أصبحت تعتمد كذلك على مدى قدرة الدولة على استقطاب الاستثمارات والاستفادة من الخبرات الفنية والتكنولوجية الحديثة التي تساهم في رفع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل.

وتُعد الجزائر من بين الدول التي سعت إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تبني سياسات اقتصادية متعددة منذ الاستقلال، حيث اعتمدت في البداية على نظام الاقتصاد الموجّه الذي ارتكز بشكل كبير على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاعتماد على عائدات المحروقات كمصدر أساسي لتمويل التنمية. غير أن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد سنة 1986 نتيجة انهيار أسعار البترول كان لها أثر مباشر على الاقتصاد الوطني، وأدت إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية وتراجع القدرة المالية للدولة، مما كشف محدودية النظام الاقتصادي السائد آنذاك وعدم قدرته على مواكبة التغيرات الاقتصادية الدولية.

وأمام هذه الظروف، اتجهت الجزائر إلى تبني إصلاحات اقتصادية تقوم على تحرير الاقتصاد والانفتاح على اقتصاد السوق، وذلك من خلال إصدار عدة نصوص قانونية هدفت إلى تشجيع الاستثمار وإزالة القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي. وقد انطلقت هذه الإصلاحات بالمرسوم رقم 88-201 الذي ألغى احتكار المؤسسات العمومية لبعض الأنشطة

الاقتصادية، ثم القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، بالإضافة إلى المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، والذي منح مجموعة من الامتيازات والضمانات للمستثمرين بهدف تشجيعهم على إنجاز مشاريع استثمارية داخل الجزائر.

كما واصل المشرع الجزائري تطوير المنظومة القانونية للاستثمار من خلال إصدار الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، ثم القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، والذي تضمّن مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية والجمركية بهدف تحسين مناخ الأعمال وتبسيط الإجراءات الإدارية. إلا أن هذه النصوص، رغم ما جاءت به من تسهيلات وضمانات، لم تتمكن من تحقيق النتائج المرجوة بسبب استمرار العديد من العراقيل، من بينها التعقيد الإداري، وضعف الاستقرار التشريعي، ومشكل العقار الاقتصادي، إضافة إلى نقص الثقة في البيئة الاستثمارية.

وفي إطار مواصلة الإصلاحات الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثمار، صدر القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 والمتعلق بالاستثمار، والذي جاء برؤية جديدة تهدف إلى تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي من خلال تكريس مبدأ حرية الاستثمار، وتبسيط الإجراءات الإدارية، واعتماد الرقمنة، وإنشاء هيئات جديدة مرافقة للمستثمر، إلى جانب إقرار مجموعة من الحوافز والامتيازات الموجهة للقطاعات والمناطق ذات الأولوية الاقتصادية. كما حرص المشرع الجزائري من خلال هذا القانون على تعزيز الأمن القانوني للمستثمر وتوفير ضمانات أكبر لحماية مشاريعه الاستثمارية، بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد الوطني والتقليل من التبعية لقطاع المحروقات.

وتبرز أهمية موضوع حوافز الاستثمار في ظل القانون 22-18 في كونه يرتبط بمدى قدرة الدولة على استقطاب الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة وأن الحوافز الاستثمارية أصبحت من أهم الوسائل التي تعتمدها الدول لتشجيع المستثمرين على توجيه رؤوس أموالهم نحو المشاريع الإنتاجية. كما تكتسي دراسة هذا الموضوع أهمية قانونية وعملية

بالنظر إلى حداثة القانون 22-18 وما تضمنه من آليات جديدة تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال وتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية الجزائرية.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة النظام القانوني لحوافز الاستثمار في ظل القانون 22-18، من خلال التعرف على مختلف الأنظمة التحفيزية التي أقرها المشرع الجزائري، وبيان الشروط والإجراءات اللازمة للاستفادة من هذه الحوافز، إضافة إلى محاولة تقييم مدى فعالية هذه الامتيازات في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثمار.

أما أسباب اختيار هذا الموضوع فتعود إلى الاهتمام المتزايد بمجال الاستثمار باعتباره من المواضيع القانونية والاقتصادية ذات الأهمية العملية، خاصة في ظل الإصلاحات الجديدة التي شهدها قطاع الاستثمار في الجزائر، إضافة إلى الرغبة في معرفة مدى نجاح المشرع الجزائري في وضع نظام قانوني قادر على تشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية.

ومن خلال ما سبق تطرح الدراسة الإشكالية التالية: إلى أي مدى وفق المشرع الجزائري في القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار في تكريس أنظمة تحفيزية فعّالة قادرة على تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية، وما هي آليات وشروط الاستفادة من هذه الأنظمة؟

كما يمكن تفريعها إلى التساؤلات الفرعية الآتية:

ما المقصود بالأنظمة التحفيزية للاستثمار وما أهدافها الاقتصادية والقانونية؟

كيف كرس المشرع الجزائري الأنظمة التحفيزية في قانون الاستثمار 22-18؟

ما هي أنواع الأنظمة التحفيزية التي جاء بها القانون الجديد؟

ما هي الشروط والإجراءات اللازمة للاستفادة من الامتيازات الاستثمارية؟

وما مدى مساهمة هذه الأنظمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل النصوص القانونية المنظمة لحوافز الاستثمار وبيان مختلف الأحكام المتعلقة بها، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي لتوضيح تطور التشريع الاستثماري في الجزائر، والمنهج المقارن في بعض المواضع لإبراز أوجه التطور التي جاء بها القانون 22-18 مقارنة بالتشريعات السابقة.

ولمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، خُصص الفصل الأول لدراسة الإطار المفاهيمي والقانوني للأنظمة التحفيزية للاستثمار في ظل القانون 22-18، وذلك من خلال التطرق إلى ماهية الأنظمة التحفيزية، وأهدافها ودورها في التنمية الاقتصادية، إضافة إلى تكريسها في قانون الاستثمار الجزائري من خلال نظام القطاعات، ونظام المناطق، ونظام الاستثمارات المهيكلة.

أما الفصل الثاني فقد خُصص لدراسة آليات الاستفادة من الأنظمة التحفيزية، وذلك من خلال بيان الشروط والإجراءات الشكلية والموضوعية اللازمة للاستفادة من الامتيازات الاستثمارية، مع التطرق إلى مضمون الأنظمة التحفيزية المختلفة خلال مرحلتي الإنجاز والاستغلال.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والقانوني للأنظمة التحفيزية للاستثمار

الفصل الأول:ـــــــ

المبحث الثاني: تكريس الأنظمة التحفيزية في قانون الاستثمار الجزائري.

المبحث الأول: ماهية الأنظمة التحفيزية

إن دراسة الأنظمة التحفيزية للاستثمار تقتضي بداية تحديد الأسس المفاهيمية التي يقوم عليها هذا النظام القانوني، باعتبار أن الحوافز الاستثمارية لم تعد مجرد إعفاءات جبائية أو امتيازات مالية ظرفية، بل أصبحت تمثل سياسة تشريعية واقتصادية متكاملة تهدف إلى توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة [1]. فالدولة من خلال هذه الأنظمة تسعى إلى التأثير في القرارات الاستثمارية عبر توفير جملة من التسهيلات والضمانات التي تجعل البيئة الاستثمارية أكثر جذباً واستقراراً.

كما أن الأنظمة التحفيزية ترتبط بأبعاد متعددة، فهي تشمل نطاقاً شخصياً يتعلق بفئة المستثمرين المستفيدين، ونطاقاً موضوعياً يرتبط بطبيعة الأنشطة والمشاريع الاستثمارية، إضافة إلى نطاق مكاني يهدف إلى تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق والأقاليم. ومن ثم، فإن فهم هذه الأنظمة يقتضي دراسة أهدافها ومبرراتها الاقتصادية والقانونية، باعتبارها وسيلة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز القدرة التنافسية للدولة [2].

وعليه، سيتم تناول هذا المبحث من خلال مطلبين أساسيين يتمثلان في:

المطلب الأول: مفهوم الأنظمة التحفيزية.

المطلب الثاني: أهداف الأنظمة التحفيزية ودورها في التنمية الاقتصادية.

---

[1] –د. محي الدين عكاشة، قانون الاستثمار: النظرية العامة والتطبيق في التشريع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019، ص 66.

[2] –د. صويلح بوجمعة، القانون الدولي للاستثمار وضمانات المستثمر الأجنبي، دار الخلدونية، الجزائر، 2020، ص 102.

الفصل الأول:ـــــــ

الفصل الأول:ـــــــ

إجراء هادف:

لا تُمنح مزايا الأنظمة التحفيزية إلا للمشاريع الاستثمارية التي تنسجم مع السياسة الاقتصادية للدولة، سواء تعلق الأمر بتنمية المناطق المعزولة أو إنعاش القطاعات ذات الأولوية، بالنظر إلى أهميتها ضمن خطط التنمية التي تعتمدها الدولة.

إجراء محكوم بضوابط ومعايير:

باعتبار أن الأنظمة التحفيزية موجهة لفئة المستثمرين، فإنه يتعين عليهم احترام الشروط والضوابط التي يحددها المشرع للاستفادة من المزايا المرتبطة بها، كطبيعة مجال الاستثمار وموقعه الجغرافي وغير ذلك من الشروط التنظيمية.

الفرع الثاني: نطاق تطبيق الأنظمة التحفيزية

حدد المشرع الجزائري، من خلال القانون رقم 22-18 المتعلق بترقية الاستثمار، النطاق الشخصي والموضوعي والجغرافي لتطبيق الأنظمة التحفيزية والاستفادة من المزايا المرتبطة بها.

أولًا: النطاق الشخصي للاستفادة من مزايا الأنظمة التحفيزية

بالرجوع إلى المادة الأولى من القانون رقم 22-18 المتعلق بترقية الاستثمار، يتضح أن مزايا الأنظمة التحفيزية المقررة بموجب هذا القانون يمكن أن يستفيد منها كل من المستثمرين الوطنيين والأجانب، سواء كانوا أشخاصًا طبيعيين أو معنويين، مقيمين أو غير مقيمين. وبذلك يكون المشرع قد جمع بين معياري الجنسية والإقامة في تحديد المستثمر المخاطب بأحكام هذا القانون.

ويُعد مستثمرًا وطنيًا كل شخص يحمل الجنسية الجزائرية، سواء كان من أشخاص القانون العام أو من أشخاص القانون الخاص. أما المستثمر الأجنبي، فهو كل شخص طبيعي أو

معنوي يحمل جنسية أجنبية غير الجنسية الجزائرية، بشرط أن تكون الدولة التي ينتمي إليها من الدول التي تربطها علاقات مع الجزائر.

أما بالنسبة للمستثمر الأجنبي المعنوي، فإن تحديد جنسيته يتم، كأصل عام، بالاعتماد على جنسية الدولة التي يوجد بها مقره الاجتماعي[1].

وبالنظر إلى معيار الإقامة، يُعتبر مقيمًا في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي يوجد المركز الرئيسي لنشاطاته الاقتصادية داخل الجزائر، في حين يُعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي يوجد المركز الرئيسي لنشاطاته الاقتصادية خارج الجزائر[2].

ومن خلال ذلك، يتضح أن المشرع الجزائري قد وسّع من نطاق الاستفادة من الأنظمة التحفيزية المنصوص عليها في القانون رقم 22-18، بحيث تشمل جميع المستثمرين الراغبين في الاستثمار داخل الجزائر، بغض النظر عن جنسيتهم أو مكان تواجد المركز الرئيسي لنشاطهم الاقتصادي، وذلك بهدف استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع الاستثمار.

ثانيًا: النطاق الموضوعي للاستفادة من المزايا

عمل المشرع الجزائري على فتح مختلف القطاعات الاقتصادية أمام المستثمرين، لا سيما الاستثمارات التي من شأنها الإسهام في تطوير قطاعات النشاط ذات الأولوية، وإضفاء قيمة مضافة على الاقتصاد الوطني، إلى جانب تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة، وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته على التصدير.

ومن خلال القانون رقم 22-18، قام المشرع بحصر الاستثمارات التي يمكن أن تستفيد من الأنظمة التحفيزية، حيث يتعلق الأمر بالاستثمارات المنجزة عن طريق اقتناء الأصول

---

[1] -لغنج مباركة ، الأنظمة التحفيزية كالية لتشجيع الاستثمار على ضوء القانون 22/18 المتعلق بالاستثمار، المرجع السابق، ص 268.

[2] -المادة 125 من القانون رقم 03/01 المتعلق بالنقد والقرض، المصدر السابق.

الفصل الأول:ـــــــ

الفصل الأول:ـــــــ

الفصل الأول:ـــــــ

الفصل الأول:ـــــــ

الفصل الأول:ـــــــ

5. تنويع الاقتصاد الوطني

تُساهم الحوافز الاستثمارية في توجيه رؤوس الأموال نحو قطاعات إنتاجية بديلة، خاصة خارج قطاع المحروقات، مثل الفلاحة والصناعة والسياحة. ويهدف هذا التوجه إلى تقليل التبعية الاقتصادية لمورد واحد، وبناء اقتصاد متنوع أكثر قدرة على مواجهة الأزمات وتقلبات الأسواق العالمية. [1]

المبحث الثاني: تكريس الأنظمة التحفيزية في قانون الاستثمار الجزائري

عرفت المنظومة القانونية للاستثمار في الجزائر تطوراً ملحوظاً ارتبط بالتحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الدولة، خاصة بعد تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي والانتقال التدريجي نحو اقتصاد السوق. وقد انعكس ذلك على التشريع الاستثماري الذي عرف تعديلات متلاحقة هدفت إلى تحسين مناخ الاستثمار وتكييفه مع المتغيرات الاقتصادية العالمية . ومن هذا المنطلق، جاء قانون الاستثمار 18/22 كتتويج لمسار تشريعي طويل سعى إلى معالجة النقائص التي أظهرتها النصوص السابقة وتعزيز فعالية الأنظمة التحفيزية الموجهة للمستثمرين [2].

ويعكس هذا القانون توجهاً جديداً للمشرع الجزائري يقوم على إعادة هيكلة الحوافز الاستثمارية وفق معايير أكثر وضوحاً وشفافية، بما يسمح بتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات والمناطق ذات الأولوية الاقتصادية. كما يهدف إلى تعزيز الثقة القانونية للمستثمر وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والحفاظ على المصالح العليا للدولة [3].

---

[1] –د. سعيد مقدم، ترقية الاستثمار في الجزائر: الواقع والآفاق، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008، ص 77.

[2] – أ.د فرحات أيت علي، قانون الاستثمار 22–18: رؤية نقدية وتحليلية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة الجزائر 1، المجلد 05، العدد 02، 2022، ص 18.

[3] –د. عمر بن يوسف، تطور التشريع الاستثماري في الجزائر، مجلة الفقه والقانون، العدد 12، 2021، ص 44.

الفصل الأول:ـــــــ

الفصل الأول:ـــــــ

الفصل الأول:ـــــــ

الفرع الثاني: الأنظمة التحفيزية المكرسة في القانون 09/16

جاء القانون 09/16 في إطار مراجعة شاملة للنظام السابق، بهدف تحسين نجاعة السياسة الاستثمارية وتجاوز بعض النقائص التي أفرزها تطبيق الأمر 03/01، خاصة ما تعلق بعمومية الامتيازات وضعف ارتباطها بالأثر الاقتصادي الفعلي[1]. وقد تبنى المشرع في هذا القانون مقاربة جديدة تقوم على الانتقائية وربط الحوافز بمؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي، مع تعزيز دور الدولة كمنظم ومراقب لفعالية الاستثمار.

أولا: المزايا العامة

حافظ القانون 09/16 على المزايا الأساسية الممنوحة في مرحلة الإنجاز، خاصة الإعفاءات الجمركية والجبائية، غير أنه أضفى عليها مرونة أكبر من حيث إمكانية تمديد آجال الإنجاز في حالة وجود صعوبات موضوعية خارجة عن إرادة المستثمر.

أما في مرحلة الاستغلال، فقد ربط المشرع منح الامتيازات بمدى مساهمة المشروع في خلق مناصب الشغل، وهو ما يعكس تحولًا جوهريًا نحو إدماج البعد الاجتماعي في السياسة الاستثمارية، بحيث لم يعد الاستثمار مجرد نشاط اقتصادي ربحي، بل أداة لتحقيق التنمية الاجتماعية ومحاربة البطالة[2].

ثانيا: المزايا الإضافية

وسع القانون 09/16 نطاق الأنشطة ذات الأولوية، حيث تم التركيز على قطاعات استراتيجية مثل الصناعة والفلاحة والسياحة والطاقات المتجددة. كما تم تعزيز البعد الجغرافي

---

[1] –القانون رقم 16–09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 46 لسنة 2016.

[2] –د. بن عكاز صليحة، النظام القانوني للاستثمار في ظل القانون 09/16، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2018، ص 215.

الفصل الأول:ـــــــ

الفصل الأول:ـــــــ

الفصل الأول:ـــــــ

ثالثاً: نظام الاستثمارات المهيكلة

يمثل هذا النظام توجهاً حديثاً في السياسة الاستثمارية، حيث يركز على المشاريع الكبرى ذات القدرة العالية على خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل والمساهمة في التنمية المستدامة. كما يشترط أن تكون هذه الاستثمارات ذات طابع إنتاجي وتكنولوجي متقدم، وقادرة على التوجه نحو التصدير والانفتاح على الأسواق الدولية. ويعتمد هذا النظام كذلك على إدماج التكنولوجيا الحديثة والرقمنة في تسيير المشاريع الاستثمارية، بما يضمن رفع الكفاءة وتحسين الأداء وتقليص الطابع الإداري التقليدي.

وبذلك، فإن هذه الأنظمة الثلاثة تشكل الإطار الجديد للتحفيز الاستثماري في الجزائر، القائم على الانتقاء والتوجيه الاستراتيجي للاستثمارات بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة[1].

الفرع الثالث: معايير تصنيف الاستثمارات في ظل القانون 22-18

جاء القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 بمقاربة تشريعية جديدة تهدف إلى إعادة تنظيم السياسة التحفيزية للاستثمار، من خلال توجيه الامتيازات نحو المشاريع التي تحقق مردودية اقتصادية حقيقية وتساهم بصورة مباشرة في التنمية الوطنية. وقد تخلى المشرع بموجب هذا القانون عن الأنظمة التقليدية السابقة، واعتمد بدلاً منها ثلاثة أنظمة استحقاقية تتمثل في نظام القطاعات، ونظام المناطق، ونظام الاستثمارات المهيكلة، وذلك وفق معايير دقيقة تستند إلى طبيعة النشاط والموقع الجغرافي والأثر الاقتصادي للمشروع.

أولا: معيار طبيعة النشاط

يقوم هذا المعيار على أساس طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يمارسه المستثمر، حيث اعتمد المشرع ما يعرف بالمعيار النوعي في تحديد الاستثمارات ذات الأولوية. وقد نصت

[1] -انظر المادة 24 من قانون رقم 22/18 المذكور سابقا.

الفصل الأول:ـــــــ

الفصل الأول:ـــــــ

الفصل الأول:ـــــــ

الفصل الثاني:

آليات الاستفادة من الأنظمة التخفيزية

الفصل الثاني: آليات الاستفادة من الأنظمة التحفيزية

إذا كان الفصل الأول قد خصص لدراسة الإطار المفاهيمي والقانوني للأنظمة التحفيزية للاستثمار، فإن هذا الفصل يهدف إلى الانتقال من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي، من خلال بيان الكيفية التي يتم بها تجسيد هذه الامتيازات على أرض الواقع. فالمشرع الجزائري لم يجعل الاستفادة من التحفيزات حقاً آلياً يترتب بمجرد التصريح بالرغبة في الاستثمار، وإنما أحاطها بجملة من الإجراءات والشروط القانونية التي تهدف إلى ضمان جدية المشاريع الاستثمارية وتوجيه الدعم العمومي نحو الاستثمارات ذات الأثر الاقتصادي الحقيقي [48].

كما أن فعالية الأنظمة التحفيزية لا تقاس فقط بوجود النصوص القانونية المنظمة لها، وإنما بمدى وضوح الآليات الإجرائية التي تسمح للمستثمر بالوصول الفعلي إلى الامتيازات المقررة، سواء تعلق الأمر بإجراءات التسجيل وإيداع الملفات، أو بالشروط الموضوعية المرتبطة بطبيعة النشاط والسلع المستفيدة من الدعم. وقد سعى المشرع الجزائري من خلال قانون الاستثمار 18/22 والنصوص التنظيمية المكملة له إلى تكريس قدر أكبر من الشفافية والرقمنة وتبسيط الإجراءات الإدارية، بما يعزز الثقة القانونية لدى المستثمرين ويقلص من العراقيل البيروقراطية [49].

وعليه، سيتم في هذا الفصل دراسة مختلف الشروط والإجراءات التي تحكم الاستفادة من الأنظمة التحفيزية، ثم التطرق إلى مضمون هذه الأنظمة وما تتضمنه من مزايا وإعفاءات خلال مرحلتي الإنجاز والاستغلال، وذلك وفق التقسيم الآتي:

المبحث الأول: شروط وإجراءات الاستفادة من الأنظمة التحفيزية.

المبحث الثاني: مضمون الأنظمة التحفيزية.

---

[48] –د. عمار عماري، الوجيز في قانون الاستثمار الجزائري الجديد،المرجع السابق، ص88.

[49] –د. فرحات أيت علي، آليات حماية وتشجيع الاستثمار في التشريع الجزائري، المرجع السابق، ص45.

المبحث الأول: شروط وإجراءات الاستفادة من الأنظمة التحفيزية

تعد شروط الاستفادة من الأنظمة التحفيزية بمثابة الإطار القانوني الذي يضمن توجيه الامتيازات إلى المشاريع الجادة والقادرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية التي يسعى إليها المشرع. فالحوافز الاستثمارية لا تمنح بصورة مطلقة، وإنما تخضع لجملة من الضوابط الشكلية والموضوعية التي تهدف إلى تحقيق النجاعة الاقتصادية وترشيد استخدام الامتيازات المالية والجبائية التي تتحملها الدولة [50].

ومن هذا المنطلق، حرص المشرع الجزائري على تنظيم المسار الإجرائي الذي يجب على المستثمر اتباعه من أجل الاستفادة من التحفيزات، بداية من تسجيل المشروع الاستثماري وإيداع طلبات الاستفادة، وصولاً إلى آليات الطعن في القرارات الصادرة عن الجهات المختصة. كما وضع مجموعة من القيود الموضوعية التي تستبعد بعض النشاطات والسلع من نطاق الامتيازات، بهدف توجيه الاستثمار نحو القطاعات المنتجة ذات القيمة المضافة العالية، والحد من توجيه الدعم إلى النشاطات غير ذات الأولوية الاقتصادية [51].

وعليه، سيتم تناول هذا المبحث من خلال مطلبين أساسيين يتمثلان في:

المطلب الأول: الشروط الشكلية للاستفادة من الأنظمة التحفيزية.

المطلب الثاني: الشروط الموضوعية للاستفادة من الأنظمة التحفيزية.

المطلب الأول: الشروط الشكلية للاستفادة من الأنظمة التحفيزية

يشكل الجانب الشكلي في قانون الاستثمار أحد أهم الضمانات القانونية المنظمة للعلاقة بين المستثمر والإدارة المكلفة بالاستثمار، وعلى رأسها الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.

---

[50] –د. بوسقيعة محمد، الوجيز في القانون الجبائي الجزائري،، المرجع السابق، ص 156.

[51] –انظر المواد 6 و7 من المرسوم التنفيذي رقم 22–298 الذي يحدد كيفية تسجيل الاستثمارات، الجريدة الرسمية رقم 60، 2022.

الفصل الثاني: ـــــــ

ويتم التسجيل لدى الشباك الوحيد عبر المنصة الرقمية، ويعد هذا الإجراء إلزامياً قبل إنجاز المشروع، وذلك طبقاً للمادة 25 من القانون 22-18، التي تنص على أن التسجيل شرط للاستفادة من المزايا.[53]

ثانياً: شهادة التسجيل وإجراءات منحها

يتجسد تسجيل الاستثمار في تسليم شهادة تسجيل فورية من طرف الشباك الوحيد المختص[54]، وهي وثيقة رسمية تُثبت عملية التسجيل وتخول للمستثمر الحق في الاستفادة من المزايا المقررة قانوناً. وتكون هذه الشهادة مرفقة بقائمة السلع والخدمات القابلة للاستفادة من الامتيازات، وتلتزم الإدارات والهيئات المعنية بالاعتراف بآثارها وتنفيذها.

وقد أحال المشرع تنظيم كيفية التسجيل وشكل الشهادة إلى المرسوم التنفيذي رقم 22-299، الذي حدد إجراءات إيداع الطلب عبر المنصة الرقمية، وبيّن أن التسجيل يتم بواسطة وثيقة موحدة تسلم فورياً للمستثمر.

ثالثاً: مضمون شهادة التسجيل وتعديلها وانتهاؤها

تتضمن شهادة التسجيل بيانات تتعلق بالمستثمر ونوع الاستثمار، حيث يختلف الملف المطلوب حسب طبيعة المشروع، إذ يشترط تقديم وثائق تعريفية وجبائية وتجارية بالنسبة للاستثمارات العادية، بينما تتطلب الاستثمارات المهيكلة دراسة تقنية واقتصادية وفق المرسوم التنفيذي 22-302.

كما يمكن تعديل شهادة التسجيل بناءً على طلب المستثمر وفق المادة 14 من المرسوم 22-299، شريطة تقديم مبررات ووثائق داعمة، ويُسمح بالتعديل خلال مرحلة الإنجاز فقط،

---

[53] – المادة 25 من القانون 22-18، المرجع السابق.

[54] – المادة 05 من القانون 22-299 مؤرخ في 8 سبتمبر 2022، يحدد كيفيات تسجيل الاستثمارات أو التنازل عن الاستثمارات أو تحويلها وكذا مبلغ وكيفيات تحصيل الاتاوة المتعلقة بمعالجة ملفات الاستثمار، ج . ر . ج. ج. عدد 60، صادر في 18 سبتمبر 2022 .

الفصل الثاني: ـــــــ

ثانياً: تشكيل اللجنة العليا للطعون واختصاصها

تتشكل اللجنة العليا للطعون بموجب المرسوم الرئاسي رقم 22-29 من ممثل رئاسة الجمهورية رئيساً، وقضاة من المحكمة العليا ومجلس الدولة ومجلس المحاسبة، إضافة إلى خبراء اقتصاديين وماليين مستقلين يعينون بمرسوم رئاسي، ويمكنها الاستعانة بكل شخص ذي كفاءة.

ويتم تعيين الأعضاء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، مع استفادتهم من تعويضات يحددها التنظيم.

ثالثاً: إجراءات سير الطعن والفصل فيه

بعد تسجيل الطعن، تقوم اللجنة بإرسال نسخة من الملف إلى الإدارة المعنية لتقديم ملاحظاتها خلال 15 يوماً[57]، كما تستدعي الأطراف عند الحاجة للاستماع إليهم. وتفصل اللجنة في الطعون خلال أجل أقصاه 30 يوماً من تاريخ تسجيلها، وتبلغ قراراتها للأطراف خلال 8 أيام.[58]

كما ترفع اللجنة تقريراً دورياً كل ستة أشهر إلى رئيس الجمهورية حول نشاطها وأهم الإشكالات التي تواجه تطبيق قانون الاستثمار، مع تمتعها بسلطة الاطلاع على جميع الوثائق الإدارية المتعلقة بالمشاريع محل النزاع، بما يسمح لها بتسوية المنازعات الإدارية بشكل فعال وضمان حماية حقوق المستثمرين.

المطلب الثاني: الشروط الموضوعية للاستفادة من الأنظمة التحفيزية

لا يكفي احترام الإجراءات الشكلية حتى يستفيد المستثمر من الامتيازات المقررة قانوناً، بل يشترط كذلك أن يكون المشروع الاستثماري مندرجاً ضمن النشاطات والسلع التي يرغب

---

[57] – المادة 07 و 8 و 11 من المرسوم الرئاسي 22-296 – المرجع السابق.

[58] – المادة 14 من المرسوم رئاسي 22-296، المرجع نفسه.

الفصل الثاني: ـــــــ

الصناعات الغذائية والمشروبات، وبعض الأنشطة الصناعية المرتبطة بالمواد الاستهلاكية أو الخدمات غير ذات القيمة الإنتاجية العالية، إضافة إلى بعض الخدمات التكنولوجية والاتصالية المحددة تنظيمًا.[60]

ويُستفاد من ذلك أن المشرّع اعتمد مقاربة انتقائية في منح المزايا، تقوم على استبعاد الأنشطة التي لا تحقق أثرًا اقتصاديًا مباشرًا أو التي تتوفر على تنظيم خاص مستقل، مما يعكس توجهًا نحو عقلنة الامتيازات الاستثمارية وربطها بالأولويات التنموية للدولة.[61]

الفرع الثاني: أن تكون قائمة السلع والآلات غير مستثناة

إلى جانب شرط النشاط، يشترط كذلك ألا تكون السلع أو التجهيزات محل الاستثمار ضمن قائمة المستثنيات المنصوص عليها في الملحق الثالث من المرسوم التنفيذي رقم 22-300، حيث حدد المشرّع مجموعة من السلع التي لا تستفيد من المزايا التحفيزية، بالنظر إلى طبيعتها أو لعدم ارتباطها المباشر بعملية الإنتاج.

وتشمل هذه الاستثناءات، على سبيل المثال، بعض وسائل النقل الموجهة للاستعمال غير الإنتاجي، والتجهيزات المكتبية والاتصالية غير المرتبطة مباشرة بالنشاط الإنتاجي، إضافة إلى بعض المواد الاستهلاكية والتجهيزات المنزلية والتغليف المسترجع، فضلاً عن بعض المدخلات غير الأساسية في العملية الإنتاجية.[62]

---

[60] – أنظر للملحق 01 والملحق 02 من المرسوم التنفيذي رقم 22/300 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022، يحدد قوائم النشاطات والسلع والخدمات غير القابلة للاستفادة من المزايا وكذا الحدود الدنيا من التمويل للاستفادة من ضمان التحويل، الجريدة الرسمية، العدد 60، الصادرة في 18 سبتمبر 2022، ص 29 وما يليها.

[61] –عامر عمار وبلحوت المداني، مرجع سابق، ص 474-475.

[62] –أنظر للملحق 03 من المرسوم التنفيذي رقم 22/300، مصدر سابق، ص 35.

الفصل الثاني:ـــــــ

الفصل الثاني:ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

المبنية أو غير المبنية. كما يشمل الإعفاء أيضًا الرسم العقاري على الممتلكات المرتبطة بالمشروع لمدة 10 سنوات ابتداءً من تاريخ الاقتناء.

ويُلاحظ أن المادة 27 لم تأت بجديد جوهري مقارنة بالقانون رقم 16-09، لاسيما المادة 12 منه، إذ أعادت نفس المزايا تحت تسمية "المزايا المشتركة" مع إعادة ترتيبها فقط، باعتبار أن هذا النوع من الامتيازات يُمنح لجميع الاستثمارات ما عدا المستثناة منها[68]. ويُعد المشرع هو الجهة المختصة في تحديد النشاطات المستثناة نظرًا لخطورتها، في حين تلعب الإدارة دورًا من خلال القرارات التنظيمية الهادفة إلى حماية النظام العام، مثل منع بعض الأنشطة كصناعة الأسلحة[69]. كما تبنى القانون رقم 22-18 نفس المنهج بشكل غير مباشر من خلال إحالة المادتين 29 و31 على تطبيق المادة 27، مما يجعل هذه المزايا مشتركة بين مختلف الأنظمة التحفيزية[70].

الفرع الثاني: في مرحلة الاستغلال

يقصد بمرحلة الاستغلال دخول المشروع الاستثماري حيز الإنتاج الفعلي للسلع و/أو الخدمات الموجهة للبيع، وفق القائمة المودعة لدى الوكالة أثناء مرحلة التسجيل[71].

وخلال هذه المرحلة، يستفيد المستثمر من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني.

---

[68] -المادة 12 نن القانون 22-18، نفس المصدر.

[69] – عيبوط محمد وعلى الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2012، ص 195.

[70] -حيثم هبة، الآليات القانونية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص قانون الأعمال جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2022، ص 184.

[71] -هذا التعريف جاءت به المادة 4/ ق2 من المرسوم التنفيذي رقم 30222 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022، يحدد معايير تأهيل الاستثمارات المهيكلة وكيفيات الاستفادة من مزايا الاستغلال وشبكات التقييم.

الفصل الثاني:ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

خلاصة الفصل الثاني: آليات الاستفادة من الأنظمة التحفيزية

خلص الفصل الثاني إلى أن الاستفادة من الأنظمة التحفيزية تخضع لشروط وإجراءات شكلية وموضوعية تهدف إلى ضمان توجيه الامتيازات نحو الاستثمارات ذات الجدوى الاقتصادية. فمن الناحية الشكلية أوجب المشرع تسجيل الاستثمار وإيداع طلب الاستفادة، مع إمكانية الطعن أمام اللجنة العليا للطعن عند رفض منح الامتيازات.

أما من الناحية الموضوعية، فقد اشترط القانون أن يكون النشاط غير مدرج ضمن قائمة النشاطات المستثناة، وأن تكون السلع والآلات المرتبطة بالمشروع قابلة للاستفادة من التحفيزات.

كما بيّن الفصل أن مضمون الأنظمة التحفيزية يختلف بحسب نوع النظام، حيث يمنح نظام القطاعات ونظام المناطق ونظام الاستثمارات المهيكلة امتيازات متنوعة خلال مرحلتي الإنجاز والاستغلال، تشمل الإعفاءات الجبائية والجمركية وتسهيلات مالية وعقارية تهدف إلى تشجيع الاستثمار ودعم التنمية الاقتصادية.

خاتمة

خاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة، يتضح أن الاستثمار يُعد من أهم الآليات التي تعتمد عليها الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظرًا لدوره المحوري في تنشيط الاقتصاد الوطني، وخلق فرص العمل، ورفع مستوى الإنتاج، وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. كما أن قدرة الدول على تحقيق التنمية أصبحت مرتبطة بشكل وثيق بمدى نجاحها في استقطاب الاستثمارات، وتوفير مناخ قانوني واقتصادي ملائم يضمن الثقة والاستقرار للمستثمرين، سواء كانوا وطنيين أو أجانب.

وفي هذا الإطار، سعت الجزائر إلى مواكبة التحولات الاقتصادية العالمية من خلال جملة من الإصلاحات القانونية والتنظيمية التي مست قطاع الاستثمار، بهدف الانتقال التدريجي نحو اقتصاد السوق، وتحسين مناخ الأعمال، وتشجيع المبادرة الاقتصادية. وقد تُوّجت هذه الإصلاحات بصدور القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، الذي أتى بإطار قانوني جديد يهدف إلى تعزيز جاذبية الجزائر الاستثمارية، من خلال تكريس حرية الاستثمار، وتبسيط الإجراءات الإدارية، واعتماد الرقمنة في تسيير الاستثمار، إضافة إلى استحداث هيئات وأجهزة مرافقة للمستثمر، وإقرار مجموعة من الحوافز والامتيازات ذات الطابع المالي والجبائي والجمركي.

ورغم أهمية الإصلاحات التي جاء بها القانون رقم 22-18، وما تضمنه من آليات حديثة ترمي إلى تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز الأمن القانوني للمستثمر، فإن فعالية هذه المنظومة تبقى مرهونة بمدى تطبيقها الفعلي على أرض الواقع، في ظل استمرار بعض العراقيل التي ما تزال تؤثر على البيئة الاستثمارية، مثل التعقيد الإداري، ومشكل العقار الاقتصادي، وضعف البنية التحتية، فضلًا عن بعض التحديات المتعلقة بالتمويل والاستقرار الاقتصادي. وهو ما يستدعي مواصلة الجهود الإصلاحية من أجل بناء مناخ استثماري أكثر استقرارًا وفعالية وقدرة على جذب الاستثمارات وتحقيق التنمية المنشودة.

النتائج:

ومن خلال ما سبق توصلنا إلى مجموعة من النتائج، تتمثل فيما يلي:

- تبنى المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 22-18 سياسة قانونية جديدة تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع المستثمرين الوطنيين والأجانب.
- اعتمد القانون ثلاث أنظمة تحفيزية تتمثل في نظام القطاعات، ونظام المناطق، ونظام الاستثمارات المهيكلة، وذلك من أجل توجيه الاستثمار نحو المجالات ذات الأولوية الاقتصادية.
- منح المشرع الجزائري مجموعة من الحوافز والامتيازات الجبائية والمالية وشبه الجبائية بهدف تشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال.
- ربط الاستفادة من الحوافز الاستثمارية بضرورة تسجيل الاستثمار وفق إجراءات قانونية وإدارية محددة.
- استحدث القانون المنصة الرقمية للمستثمر بهدف تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص البيروقراطية وتحسين الخدمة العمومية.
- شملت الحوافز الاستثمارية مرحلتي إنجاز المشروع واستغلاله، غير أن الاستفادة منها تبقى مرتبطة باحترام المستثمر للالتزامات القانونية المفروضة عليه.
- رغم الإصلاحات التي جاء بها القانون رقم 22-18، إلا أن البيئة الاستثمارية في الجزائر لا تزال تعاني من بعض العراقيل المتعلقة بالتعقيد الإداري، ومشكل العقار الاقتصادي، وضعف البنية التحتية.

الاقتراحات:

ويمكن اقتراح مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز فعالية حوافز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال في الجزائر، من بينها:

- العمل على القضاء على البيروقراطية الإدارية التي تعيق تجسيد المشاريع الاستثمارية، خاصة فيما يتعلق بمنح العقار الاقتصادي.
- تبسيط الإجراءات الإدارية بصورة أكبر وتفعيل الرقمنة في مختلف مراحل الاستثمار.
- تطوير وتحسين البنية التحتية بما يتلاءم مع متطلبات المشاريع الاستثمارية الحديثة.
- تعزيز المتابعة الميدانية للمشاريع الاستثمارية لضمان تجسيدها الفعلي وتحقيق الأهداف المرجوة منها.
- تحديث الجهاز المصرفي وتطوير خدماته بما يواكب التكنولوجيات الحديثة ويسهل عمليات التمويل والاستثمار.
- توفير الاستقرار التشريعي وتعزيز الأمن القانوني للمستثمرين.
- الاهتمام بتكوين وتأهيل الموارد البشرية المختصة في مجال الاستثمار والإدارة الاقتصادية.
- تشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي والتقليل من التبعية لقطاع المحروقات.

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر الرسمية (القوانين والمواثيق)

القوانين والأوامر:

الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47 لسنة 2001.

القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 46 لسنة 2016.

القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 50 لسنة 2022.

المراسيم الرئاسية والتنفيذية:

المرسوم الرئاسي رقم 22-296 المحدد لصلاحيات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

المرسوم التنفيذي رقم 22-298 الذي يحدد كيفية تسجيل الاستثمارات، الجريدة الرسمية رقم 60 لسنة 2022.

المرسوم التنفيذي رقم 22-299 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022، يحدد كيفيات تسجيل الاستثمارات أو التنازل عنها.

المرسوم التنفيذي رقم 22-300 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022، المحدد لقوائم النشاطات والسلع والمناطق التابعة للأنظمة التحفيزية، الجريدة الرسمية رقم 60 لسنة 2022.

المرسوم التنفيذي رقم 22-302 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022، يحدد معايير تأهيل الاستثمارات المهيكلة.

المرسوم التنفيذي رقم 22-303 المتعلق بمتابعة الاستثمارات وتطبيق العقوبات.

ثانياً: المراجع باللغة العربية

1. **الكتب (المؤلفات):**

د. أحمد السيد غنيم، النظرية العامة للحوافز الاستثمارية في التشريعات المقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021.

د. أحمد محيو، المنازعات الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

د. بن رقية بن يوسف، الضمانات القانونية للاستثمار في الجزائر، دار العلوم، عنابة، 2018.

د. بوسقيعة محمد، الوجيز في القانون الجبائي الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2021.

د. حكيم بوزيدي، شرح قانون الاستثمار الجديد 22-18، دار بلقيس، الجزائر، 2023.

د. حفيظة السيد حداد، القانون الواجب التطبيق على عقود الاستثمار الدولية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2004.

د. خالد شاو، النظام القانوني للاستثمار في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2016.

د. رشيد بوجدي، النظام القانوني للاستثمار في الجزائر وفق القانون 16-09، دار الهدى، عين مليلة، 2017.

د. رشيد خلوفي، قانون الاستثمار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012.

د. سعاد بن علي، دور الأنظمة الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2021.

د. سعيد مقدم، ترقية الاستثمار في الجزائر: الواقع والآفاق، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008.

د. صويلح بوجمعة، القانون الدولي للاستثمار وضمانات المستثمر الأجنبي، دار الخلدونية، الجزائر، 2020.

د. عمار عماري، الوجيز في قانون الاستثمار الجزائري الجديد، دار الهلال، الجزائر، 2023.

د. عيبوط محمد وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

د. فرحات عباس، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

د. محي الدين إسماعيل علم الدين، الجوانب القانونية للاستثمارات الأجنبية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

د. محي الدين عكاشة، قانون الاستثمار: النظرية العامة والتطبيق في التشريع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019.

د. ناصر لباد، القانون الإداري (النشاط الإداري)، لباد للنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007.

د. وسام علاء الدين، التحفيز الجبائي وأثره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

2. **الرسائل والأطروحات الجامعية:**

ارزيل الكاهنة، دور آلية تأمين القرض عند التصدير في التجارة الخارجية، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2009.

بن عكاز صليحة، النظام القانوني للاستثمار في ظل القانون 09/16، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2018.

هيثم هبة، الآليات القانونية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص قانون أعمال، جامعة الجزائر 1، 2022.

ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب، رسالة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.

3. **المقالات والدوريات العلمية:**

أ.د فرحات أيت علي، قانون الاستثمار 22-18: رؤية نقدية وتحليلية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة الجزائر 1، المجلد 05، العدد 02، 2022.

د. زروق يوسف ورقاب عبد القادر، (عنوان المقال)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة الجلفة، العدد 8.

د. عبد الكريم لخضاري، الحوافز الجبائية وأثرها على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، المجلد 15، العدد 01، 2022.

د. عمار عماري، آليات ترقية الاستثمار في القانون الجزائري، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة 2، العدد 04، 2014.

د. عمر بن يوسف، تطور التشريع الاستثماري في الجزائر، مجلة الفقه والقانون، العدد 12، 2021.

د. كمال رزيق، قراءة في قانون الاستثمار الجديد 22-18 وتأثيره على مناخ الأعمال، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة البليدة 2، العدد 04، 2023.

د. كمال رزيق، الإصلاحات التشريعية للاستثمار في الجزائر (قراءة في قانون 22-18)، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة البليدة، 2024.

لغنج مباركة، الأنظمة التحفيزية كآلية لتشجيع الاستثمار على ضوء القانون 22/18 المتعلق بالاستثمار، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 3.

حدوش وردة وبسة سامي، ماهية مناطق الظل وقراءة في البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد الخاص 1، 2021.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات :

مقدمة.....1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للأنظمة التحفيزية للاستثمار 6

المبحث الأول: ماهية الأنظمة التحفيزية.....7

المطلب الأول: مفهوم الأنظمة التحفيزية.....8

الفرع الأول: تعريف الأنظمة التحفيزية.....9

الفرع الثاني: نطاق تطبيق الأنظمة التحفيزية..... 10

المطلب الثاني: أهداف الأنظمة التحفيزية ودورها في التنمية الاقتصادية 13

الفرع الأول: أهداف الأنظمة التحفيزية بالنسبة للمستثمر..... 14

الفرع الثاني: أهداف الأنظمة التحفيزية بالنسبة للدولة المضيفة..... 15

المبحث الثاني: تكريس الأنظمة التحفيزية في قانون الاستثمار الجزائري 17

المطلب الأول: الأنظمة التحفيزية قبل صدور القانون 18/22 18

الفرع الأول: الأنظمة التحفيزية المكرسة في الأمر 03/01..... 19

الفرع الثاني: الأنظمة التحفيزية المكرسة في القانون 09/16..... 21

المطلب الثاني: الأنظمة التحفيزية في قانون الاستثمار 18/22..... 22

الفرع الأول: أنواع الأنظمة التحفيزية..... 23

الفرع الثالث: معايير تصنيف الاستثمارات في ظل القانون 22-18..... 25

الفصل الثاني: آليات الاستفادة من الأنظمة التحفيزية..... 30

المبحث الأول: شروط وإجراءات الاستفادة من الأنظمة التحفيزية..... 31

المطلب الأول: الشروط الشكلية للاستفادة من الأنظمة التحفيزية..... 31
الفرع الأول: إجراءات تسجيل الاستثمار وإيداع طلب الاستفادة..... 32
الفرع الثاني: إجراء الطعن أمام اللجنة العليا للطعون..... 34
المطلب الثاني: الشروط الموضوعية للاستفادة من الأنظمة التحفيزية..... 35
الفرع الأول: عدم إدراج النشاط ضمن قائمة النشاطات المستثناة..... 36
الفرع الثاني: أن تكون قائمة السلع والآلات غير مستثناة..... 37
المبحث الثاني: مضمون الأنظمة التحفيزية..... 38
المطلب الأول: مضمون نظام القطاعات..... 39
الفرع الأول: في مرحلة الإنجاز 40
الفرع الثاني: في مرحلة الاستغلال 41
المطلب الثاني: مضمون نظام المناطق..... 42
الفرع الأول: في مرحلة الإنجاز 43
الفرع الثاني: في مرحلة الاستغلال 43
المطلب الثالث: مضمون نظام النشاطات المهيكلة..... 44
الفرع الأول: في مرحلة الإنجاز 45
الفرع الثاني: في مرحلة الاستغلال 45
خاتمة:..... 48
قائمة المصادر والمراجع: 52

الملخص :

تعد حوافز الاستثمار من أهم الآليات التي تعتمدها الدول لتشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك حرص المشرع الجزائري من خلال القانون 18-22 المتعلق بالاستثمار على وضع إطار قانوني متكامل يهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية. وقد جاء هذا القانون بمنظومة جديدة من الحوافز والامتيازات الجبائية وشبه الجبائية، مع اعتماد أنظمة تحفيزية ترتكز على القطاعات ذات الأولوية والمناطق التي تحتاج إلى دعم تنموي، إضافة إلى تخصيص نظام خاص للاستثمارات المهيكلة ذات الأثر الاقتصادي الكبير. كما نظم القانون إجراءات تسجيل الاستثمارات والشروط الواجب توفرها للاستفادة من الامتيازات، سواء من الناحية الشكلية المتعلقة بإيداع الطلبات والحصول على شهادة التسجيل، أو من الناحية الموضوعية المرتبطة بطبيعة النشاط واحترام التزامات المستثمر خلال مرحلة الاستغلال. ويهدف هذا النظام القانوني إلى تحقيق التوازن بين تشجيع الاستثمار وضمان حماية الاقتصاد الوطني، غير أن فعالية هذه الحوافز تبقى رهينة تبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز الاستقرار القانوني والاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

حوافز الاستثمار – القانون 18-22 – الاستثمار – الامتيازات الجبائية – الاستثمار المهيكل – تسجيل الاستثمار – التنمية الاقتصادية.

Abstract

Investment incentives are considered one of the most important mechanisms adopted by states to encourage investment and achieve economic development. Therefore, the Algerian legislator, through Law 18-22 relating to investment, established an integrated legal framework aimed at improving the investment climate and attracting

both national and foreign capital. This law introduced a new system of tax and parafiscal incentives based on priority economic sectors and regions requiring developmental support, in addition to a special regime for structured investments with significant economic impact. The law also regulates investment registration procedures and the conditions required to benefit from incentives, whether formal conditions related to application procedures and obtaining the registration certificate, or substantive conditions linked to the nature of the activity and the investor's obligations during the operational phase. This legal framework seeks to balance investment promotion with the protection of the national economy; however, the effectiveness of these incentives remains dependent on simplifying administrative procedures and strengthening legal and economic stability.

Keywords:

Investment Incentives – Law 18-22 – Investment – Tax Incentives – Structured Investments – Investment Registration – Economic Development.